الرئيس يحدد عشرة أسس للمصالحة الوطنية

اعتبر الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ما يجري من نزاعات ومواجهات مسلّحة في بعض المناطق- بالإضافة لأسبابها السياسية والاجتماعية - هي نتيجة طبيعية لاكتناز السلاح الثقيل والمتوسط لدى الأطراف المتنازعة في الحروب، وكذا بفعل عمليات الاتجار بالأسلحة التي كانت تتم تحت نظر الدولة بل وبرعايتها أحياناً.

وقال رئيس الجمهورية في خطابه المهم بمناسبة عيد الفطر المبارك: إننا أمام طريقين لا ثالث لهما: إما أن ننفّذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي قدّمت الحلول الجذرية لكل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية وفي مقدمتها القضية الجنوبية وقضية صعدة واستكمال الإصلاح المالي والاقتصادي ونزع السلاح الثقيل والمتوسط وتسليمه للدولة واستكمال هيكلة الجيش والأمن، أو أن تستمر الأوضاع في التدهور وتشتعل النزاعات والفتن حتى تقضي على الأخضر واليابس وهو الأمر الذي لن أسمح به مطلقاً فقد عاهدت الله وعاهدتكم أن أضع مصلحة الوطن والشعب فوق أي اعتبار، وقبل كل ذلك فلن يقبل به الشعب اليمني بكل قواه الخيّرة والشريفة".

وأردف قائلاً: "لنتداعى سوياً بلا استثناء، لذلك الاصطفاف الوطني الذي يمثّل صمام أمان لإعادة صياغة بناء المستقبل

ودعا الأخ الرئيس جميع القوى السياسية إلى اصطفاف وطني شامل "مصالحة" لا يستثني أحداً، ويقوم على عشرة أسس.. حددها كالتالي:

أسس المصالحة الوطنية:

1- النظامُ الجمهوري والوحدةُ والنَهجُ الديمقراطي ومخرجات الحوار الوطني ثوابتٌ ومكتسباتٌ للشعب اليمني وأساسٌ لأيّ اصطفافٍ وطني .

2- يعدُ الحوارُ الوطنيُ الشامل ومخرجاتهُ التي أسست لقيام دولةٍ اتحاديةٍ مدنيةٍ حديثةٍ قائمةٍ على أسس الحكم الرشيد والمواطنةِ المتساوِيةِ والشراكةِ الحقيقية ، أساساً لِهذا الاصطفافَ الوطنَي .

3- أن تضعَ القوى السياسيةُ والاجتماعيةُ مجتمعةً ميثاقَ شرف يتضمنُ نبذَ الحروب وتسليمَ السلاح الثقيلِ والمتوسطِ للدولة ، ووقف حملاتِ التعبئةِ والتحريض وخطابُ الكراهيةِ والتخوين والتكفير والتمييز المذّهبي والعرّقي والمناطقي .

4- تكاتُف جميع القوى السياسيةِ والاجتماعيةِ لمحاربةِ الإرهاب وتجفيفِ منابعهِ وإدانةِ مموليهِ وداعميهِ وأنصاره باعتباره الخطرَ الأكبر الذي يهدّدُ الوطن.

5- الشراكةُ الحقيقيةُ للجميع في إدارةِ الدولة على أساس المبادئ التي تمَ التوافقُ عليها في الحوارِ الوطني والالتزامُ بالعمل السياسي السلمي .

6- مواصلةُ العملِ معَ القوى السياسيةِ والاجتماعيةِ التي لم تلتحق بالحوارِ الوطني وخاصةً في الجنوب ، لمزيدٍ من الالتفاف الشعبي والشراكةِ الوطنية في معالجةِ القضية الجنوبية .

7- إيجادُ وسائلَ أكثرَ فاعليةٍ للتواصل مع القوى الحّية من منظماتِ المجتمع المدني والمرأة والشباب، والتي كانَ لطلائعها المُشاركة في مؤتمرِ الحوارِ الوطنيَ الشامل دورٌ مهمٌ في إنجاحه.

8- الدعمُ السياسي والمجتمعي لعمليةِ الإصلاح المالي والاقتصادي اللازمةُ والمستحقةُ بصورةٍ عاجلة ، والالتزامُ التّام بتوجيهاتِنا الاقتصاديةِ التقشفيةِ الراميةُ لتقليصِ النفقاتِ العامة وترشيدِ استخدام الطاقة .

9- الدعمُ السياسيُ والوطني الكامل لاستكمالِ إعادة هيكلةِ القواتِ المسلحة والأمن .

10- حشدُ الطاقاتِ والإمكانياتِ الوطنية للتوعيةِ الصادقة بمخرجاتِ الحوارِ الوطني والاستعدادُ لإنجاح عمليةِ الاستفتاءِ على الدستور.

ودعا الأخ الرئيس جميع القوى السياسية إلى اصطفاف وطني شامل "مصالحة" لا يستثني أحداً، ويقوم على عشرة أسس.. حددها كالتالي:

الجديد الذي تضمنته وثيقة مخرجات الحوار الوطني بروح الإجماع والتوافق الوطني، وليس بالولاءات الحزبية والمناطقية والمذهبية، بل بانصهارها في بوتقة واحدة تصبّ في شرايين الوطن الذي يكبر بالتعاضد والتلاحم والوحدة ويضعف بالتفرقة والخصومات والاحترابات. إنني أدعوكم إلى لملمة الجراحات والتسامي فوق الخلافات ونبذ استخدام السلاح والعنف والاصطفاف خلف مشروعنا الوطني الكبير الذي ارتضيناه بالحوار لنواصل به المشوار ليرى النور في القريب العاجل بتكاتف كل الجهود الوطنية المخلصة".

وجدّد التأكيد على أن "استخدام السلاح والعنف لا يمكن أن يحقق أي هدف سياسي خارج عن الإجماع الوطني المتمثّل في مخرجات الحوار الوطني الشامل فضلاً عن أنه عمل مدان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكما أكّدنا من قبل من أنه لا يمكن لأي فرد أو جماعة أو حزب أو قبيلة أن تفرض على الوطن أي شيء من ذلك، وكل من يتوهم ذلك سوف يجد نفسه في مواجهة الدولة والشعب".

وقال: "نؤكّد هنا حرص الدولة على الأمن والاستقرار والسلم في كل محافظات الجمهورية ومن أنه لا مناص من فرض سلطة وسيادة الدولة على كل ربوع الوطن، وقد كانت زيارتنا لعمران قبل بضعة أيام في إطار الحرص على إنهاء النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي وبسط سلطة الدولة على كل أرجاء المحافظة وانسحاب كل الميليشيات المسلّحة من كل الأطراف بحيث نجعل مما حصل من أحداث مؤسفة في عمران آخر الحروب ومدخلاً لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني التي أكّدت على نزع السلاح الثقيل والمتوسط من كل الأطراف المسلّحة وتسليمها للدولة.

المؤتمر يرحب بكلمته ويعتبرها أرضية لتحرك عربي لمواجهة الإرهاب

العاهل السعودي يدين صمت المجتمع الدولي إزاء المجازر الإسرائيلية ويحذر من خطورة إختطاف الإرهابيين للإسلام

< وجدت الكلمة الضافية التي وجهها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز مساء الجمعة الماضية ترحيباً وتأييداً كبيرين في العالمين العربي والاسلامي التي حثت المجتمع الدولي على وقف المجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة وتقديم المزيد من الدعم والمشاركة لمحاربة آفة الارهاب.

حيث قال العاهل السعودي: ومن مهبط الوحي ومهد الرسالة المحمدية أدعو قادة وعلماء الأمة الإسلامية إلى أداء واجبهم تجاه الحق جل جلاله، وأن يقفوا في وجه من يحاولون اختطاف الإسلام وتقديمه للعالم بأنه دين التطرف، والكراهية، والإرهاب، وأن يقولوا كلمة الحق، وأن لا يخشوا في الحق لومة لائم، فأمتنا تمر اليوم بمرحلة تاريخية حرجة، وسيكون التاريخ شاهداً على من كانوا الأداة التي استغلها الأعداء لتفريق وتمزيق الأمة، وتشويه صورة الإسلام النقية.

وإلى جانب هذا كله نرى دماء أشقائنا في فلسطين تسفك في مجازر جماعية، لم تستثن أحداً، وجرائم حرب ضد الإنسانية دون وازع إنساني أو أخلاقي، حتى أصبح للإرهاب أشكال مختلفة، سواء أكان من جماعات أو منظمات أو دول وهي الأخطر بإمكاناتها ونواياها ومكائدها، كل ذلك يحدث تحت سمع وبصر المجتمع الدولي بكل مؤسساته ومنظماته بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، هذا المجتمع الذي لزم الصمت مراقباً ما يحدث في المنطقة بأسرها، غير مكترث بما يجري ، وكأن ما يحدث أمر لا يعنيه، هذا الصمت الذي ليس له أي تبرير، غير مدركين أن ذلك سيؤدي إلى خروج جيل لا يؤمن بغير العنف، رافضاً السلام، ومؤمناً بصراع الحضارات لا بحوارها .

وأذكرُ من مكاني هذا بأننا قد دعونا منذ عشر سنوات في مؤتمر الرياض إلى إنشاء (المركز الدولي لمكافحة الإرهاب)، وقد حظي المقترح بتأييد العالم أجمع في حينه، وذلك بهدف التنسيق الأمثل بين الدول، لكننا أصبنا بخيبة أمل . بعد ذلك . بسبب عدم تفاعل المجتمع الدولي بشكل جدي مع هذه الفكرة، الأمر الذي أدى لعدم تفعيل المقترح بالشكل الذي كنا نعلق عليه آمالاً كبيرة . واليوم نقول لكل الذين تخاذلوا أو يتخاذلون عن أداء مسؤولياتهم التاريخية ضد الإرهاب من أجل مصالح وقتية أو مخططات مشبوهة، بأنهم سيكونون أول ضحاياه في الغد، وكأنهم بذلك لم يستفيدوا من تجربة الماضي القريب، والتي لم يسلم منها أحد .

اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد.. اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد.. (وسيعلمُ الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مصدر في مكتب رئيس المؤتمر:

حددت كلمة خادم الحرمين مصادر الأخطار المهددة للمنطقة والعالم

هناك دول تمارس وتدعم الإرهاب لتحقيق مصالح آنية وتصفية حسابات

من جانبه رحب مصدر مسؤول في مكتب الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام بكلمة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن المجازر الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ، وما يتعرض له الإسلام والمسلمون وأتباع الديانات الأخرى من جرائم معادية للإنسانية على أيدي الجماعات الإرهابية والدول التي تمارس الإرهاب وتدعمه وتموله من أجل تحقيق مصالح وقتية وتصفية حسابات سياسية دون أن تدرك أن نار الإرهاب سوف تطالها وتحرقها .

وأكد المصدر تأييد المؤتمر الشعبي العام لكل ما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين جملة وتفصيلاً واعتبرها أرضية مناسبة لتحرك عربي متناسق في مواجهة الإرهاب ، مشيراً إلى أن الأحداث والوقائع الدامية في بلداننا العربية التي تحترق بنار الإرهاب والفوضى تقدم دليلاً لايقبل الشك على صحة وصواب ما جاء في كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز من إضاءات كاشفة على مصادر الأخطار المدمرة التي تهدد المنطقة والعالم بأسره وسط صمت مريب من المجتمع الدولي إزاء الدول والكيانات التي تمارس الإرهاب أو الدول والكيانات التي تدعمه وتموله وتقدم له الملاذ الآمن .

ودعا المصدر كافة الجهات المختصة في الدولة والحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى عدم تسطيح واختزال مكافحة الإرهاب بالحلول الأمنية والمواجهات العسكرية فقط ، مشدداً على ضرورة صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب بعد أن أصبح للإرهاب أشكال مختلفة، سواء أكان من جماعات أو منظمات أو دول وهي الأخطر بإمكاناتها ونواياها ومكائدها، بحسب قول جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي.حذر من أن استمرار الصمت على ما تقوم به الجماعات الإرهابية من جرائم دموية بشعة وتصويرها ونشرها والتباهي بها يعد سلوكاً إجرامياً يشوه صورة الإسلام ، ومن شأن استمرار السكوت عنه أن يؤدي إلى خروج جيل يرفض السلام والتعايش مع الآخرين ، ولا يؤمن بغير العنف والإقصاء .

ودعا المصدر كافة الأطراف السياسية والجهات المختصة إلى التعاون الجاد في الحرب على الإرهاب وقطع مصادر تمويله وتجفيف منابعه الفكرية والسياسية وعدم تمكينه من الحصول على ملاذ آمن ، مؤكداً على ضرورة أن تضطلع الدولة والحكومة بواجب التعاون والتنسيق مع دول المنطقة والدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل وقف نزيف الدم الفلسطيني ، والتصدي الحازم لمخاطر الإرهاب.